لدى افتتاح أعمال الاجتماع الـ (12) لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية

السماوي: أهمية ملتقى اتحاد المحاكم تكمن في تناوله قضايا تتعلق بالدساتير صمام أمان الشعوب

تأمل وقوف الاجتماع أمام مشكلات وعوائق تطوير اتحاد المحاكم الدستورية العربية وتعزيز دوره القانوني

صنعاء/ سبأ:

بدأت امس في العاصمة صنعاء أعمال الاجتماع الـ 12 لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية وكذا فعاليات الملتقى العلمي الخامس، التي تستمر ثلاثة أيام بمشاركة 13 دولة.

وفي الجلسة الافتتاحية للاجتماع ألقى القاضي عصام عبدالوهاب السماوي رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا رئيس الدائرة الدستورية كلمة أشار فيها إلى أن اليمن أدرك مبكرا بأن المعيار الحقيقي لتقدم ونهوض الشعوب يتمثل فيما تتضمنه دساتيرها مواد تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين وما تكفله تلك الدساتير من حقوق للمواطنين ، وما تشتمل عليه من مبادئ في الحرية والعدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان والتي في ضوئها يمكن تحديد مدى قوة الدولة أو ضعفها .

وتابع السماوي قائلاً: " ومن هذا المنطلق فقد جاء دستور الجمهورية اليمنية ترجمة حقيقية للخيار الديمقراطي الذي تنتهجه اليمن بما تضمنه من حريات ومبادئ ترعى قيم العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان".

وأضاف: " كما أن دستور اليمن قد ضمن للمواطن حرية الرأي والفكر والانتماء السياسي والحزبي كما ضمن حقه في اللجوء إلى القضاء للدفاع عن نفسه وتضمن كذلك بنود تتضمن مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية ماليا وإداريا كما كفل القانون اختصاص الدائرة الدستورية في المحكمة العليا في الرقابة على دستورية القوانين واللوائح والقرارات والأنظمة عموما".

وقال رئيس مجلس القضاء الاعلى:" أن كل ذلك يحظي برعاية كريمة ومتابعة حثيثة من فخامة الرئيس على عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية ، الذي كان لحكمته وسعة صدره وأفقه الواسع عميق الأثر في تعميق تلك المفاهيم والتعامل معها ، كحقائق ثابتة تستدعيها شروط النمو والتطور وتقدم الشعب اليمني".

واكد القاضي السماوي أن أهمية الملتقى العلمي لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية تكمن في كونه يحفل بالعديد من القضايا والموضوعات ذات الاهمية البالغة وهي قضايا تتعلق بالدساتير التي تعد صمام أمان الشعوب وتحدد مساراتها نحو الرقي والتقدم والازدهار ، معربا

عن أمله بأن يقف هذا الاجتماع أمام مشكلات وعوائق تطوير اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية ، وتعزيز دورة ككيان فكري وقانوني يمثل أقطار الدول العربية في المحافل الاقليمية والدولية والخروج برؤى عملية وشاملة تضمن ايجاد حلول لتلك العوائق.

وأضاف كما أن أهمية هذا الاجتماع تكمن في التقاء رجال يحتلون الصدارة في قيادة مسار القضاء فمن فكرهم الصائب ورؤاهم الثاقبة تستطيع بلداننا وشعوبنا بلوغ أعلى مراتب القوة وسيادة العدل والحق والوئام .

كما القى المستشار بالمحكمة العليا الليبية احمد الطاهر الزاوي كلمة رئيس الدورة الحالية للإتحاد أكد فيها أهمية انعقاد الملتقى الثاني عشر لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية في العاصمة صنعاء لما من شأنه توطيد العلاقات وتبادل الأفكار والتجارب ونشر الثقافة الدستورية في إرجاء الوطن العربي.

أمين عام الاتحاد: العمل من خلال وسائل الرقابة الدستورية وأدواتها سيعزز من شراكة الدول العربية مع العالم المتقدم

وأوضح إن الاجتماع سيستعرض الانجازات والخطوات التي قطعها الإتحاد منذ تأسيسه سواء على الصعيد الداخلي من حيث التعريف بما صدر عن القضاء الدستوري من أحكام ، وما أرساه من مبادئ ، أم على الصعيد الخارجي من حيث ربط العلاقات بين الاتحاد وجهات أخرى غير عربية ، وذلك للاستفادة من تجاربها في هذا المجال ، مرحبا بأن يكون الاجتماع الـ 13 لاتحاد المحاكم والمجالس العربية بمدينة طرابلس في أواخر العام القادم .

فيما استعرض أمين عام اتحاد المحاكم والمجالس العربية نائب رئيس المحكمة الدستورية المصرية المستشار محمد عبدالقادر عبدالله الأهمية التي يحتلها الاتحاد كمنظمة عربية نوعية والتي من مهاما تحقيق الرقابة الدستورية في ربوع الوطن العربي، الذي اخذ بهذا النوع من الرقابة إرساء للديمقراطية وتأكيدا للشرعية الدستورية ، آخذا بما تحقق في العالم المتقدم في هذا المضمار لكفالة قاعدة سمو الدستور، وعلو شأنه في أعلى دارج القواعد القانونية .

وأعتبر اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية ، أنموذجا وإطارا فريداً للتعاون والتبادل باعتباره يمهد الطريق لترسيخ الأبعاد الجديدة للشرعية الدستورية - في أصولها وفروعها في تطبيقاتها النظرية ومعطياتها العملية ومعايشتها لحقائق الحياة . مشيراً إلى أن العمل من خلال وسائل الرقابة الدستورية وأدواتها سيعزز من شراكة الدول العربية مع العالم المتقدم .

وفي نهاية الجلسة الافتتاحية سلم أمين عام الاتحاد درع الاتحاد لرئيس مجلس القضاء الاعلى رئيس المحكمة العليا رئيس الدائرة الدستورية القاضي عصام السماوي ، تقديرا لجهود اليمن المتواصلة لتطوير الاتحاد منذ تأسيسه .

مشاركون في الاجتماع الدوري الثاني عشر لإتحاد المحاكم العربية في صنعاء يتحدثون لـ(14 أكتوبر):

دلالات واضحة على ازدهار وقيمة القضاء الدستوري العربي نتيجة احترام الدول للدساتير والقوانين

إبراهيم حميدان ■ د.محمد علي البدري ■ عيس أبو شرار ■ محمد رأفت ■ محمد عبدالقادر

رئيس دستورية البحرين: مستقبل القضاء الدستوري في الوطن العربي يتقدم بشكل كبير

رئيس المحكمة العليا الفلسطينية: هناك رقابة دستورية تعزز المسار الديمقراطي العربي

برغش: الاجتماع ذخيرة علمية كبيرة تستفيد منها كل محاكم الدول العربية

محمد عبد القادر: الفكر الإسلامي العربي له قيمة وأصبح محل تقدير في جميع المستويات

لقاءات: عبد الواحد الضراب - تصوير/توفيق العبسي

بدأت صباح أمس بصنعاء أعمال الإجتماع الدوري الثاني عشر لإتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية والملتقى العلمي الخامس وتستمر خلال الفترة من 10 - 12 من الشهر الجاري بمشاركة العديد من الوفود العربية ، وسيناقش المؤتمر العديد من أوراق العمل حول الرقابة الدستورية في القوانين العربية، وكذا الضمانات الدستورية في التشريعات العربية وغيرها من أوراق العمل .

ولمزيد من التفاصيل حول أعمال الإجتماع الدوري الثاني عشر لإتحاد المحاكم التقت 14 أكتوبر بعدد من الوفود العربية وكانت الحصيلة:

خبرة وثقة

في البداية المستشار محمد عبد القادر - نائب رئيس المحكمة العليا بجمهورية مصر العربية تحدث بالقول " هذا الملتقى العلمي يدور في أحد الموضوعات الدستورية الهامة ، وهذا يعقد ولأول مرة تشاركنا في إعمال هذا الملتقى لجنة بنيفيا التي تمثل الإتحاد الأوربي وهذا يعطينا خبرة ويعطينا ثقة أن الفكر الدستوري العربي له قيمة وأصبح محل اعتبار وتقدير يثبت على المستوى العربي أو الإقليمي بل على المستوى الدولي وهذا يحدث لأول مرة في اليمن ، وأقول أن هناك ازدهاراً وقيمة للقضاء الدستوري العربي نتيجة إحترام الدول للدساتير هذه في ركيزة القضاء الدستوري ، وهو يعلي من شأن الدستور وتقييم القوانين بمدى موافقتها أو مخالفتها ، فهذا بادي الآن للجميع أن الدول العربية أخذة بهذا النوع من القضاء وتعميق الرقابة الدستورية بما يكفل إحترام الدساتير.

ذخيرة علمية

أما المستشار محمد رأفت برغش - عضو الوفد البحريني فقد تحدث عن أهمية المؤتمر بالقول " المؤتمر أهميته تكمن في تبادل الآراء والمعرفة والتنسيق بين الدول العربية والمجالس والمحاكم الدستورية في الوطن العربي، بالإضافة إلى الإتحاد الأوروبي الذي أتفق معه أخيراً .

وأضاف " بأن المحاكم الدستورية يحكمها قانون إنشائها وهو قانون منظم لإجراءات عملها ، لكن الأهم تبادل الخبرات والمعرفة ، وأعتقد أنه سيتم تبادل الأحكام الدستورية بين الدول مع بعضها ، وهذه تعتبر ذخيرة علمية كبيرة جداً تستفيد منها كل محاكم الدول العربية .

وقال "أن مستقبل القضاء الدستوري في الوطن العربي ممتاز ويعتبر هذه ضمانة لسيادة القانون، وحتى يعرف المواطن حقه وإذا حصل أي انحراف عن مخالفة الدستور المحكمة الدستورية ستقضي بعدم دستورية القانون المخالف للدستور.

أثر إيجابي

من جانبه قال المستشار إبراهيم حميدان - رئيس المحكمة الدستورية في مملكة البحرين " ما وجدناه من احتفال ووضع أسس للمحاكم الدستورية وتقارب المحاكم الدستورية سيكون له أثر ايجابي جداً بالنسبة للمحاكم الدستورية ، وقد وضعت الأسس لترابط وتعاون المحاكم الدستورية العربية في مجالات القضاء الدستوري ، وهذا سيؤتي ثماره إلى كل البلدان العربية .

وأضاف " أن مستقبل القضاء الدستوري في الوطن العربي في تقدم، وقد بدأت الأسس الدستورية تتضح في جميع الدول العربية وإنشاء اللّه يتقدموا فيها بخطوات علمية مفيدة .

رقابة دستورية

عيسى أبو شرار - رئيس المحكمة العليا الفلسطينية تحدث عن أهمية أهداف المؤتمر قائلاً " انعقاد المؤتمر له أهمية كبيرة فهو يعمق التواصل بين المحاكم الدستورية العربية ويطور الفقه الدستوري بين البلدان العربية في تبادل الخبرات ، كما أنه يعزز مكانة المحاكم والمجالس الدستورية العربية بالارتقاء بالقضاء الدستوري في العالم العربي خلق نوع من التعاون مع لجنة فنيناً ، وأصبحت هناك رقابة دستورية في العالم العربي تمارس المحاكم والمجالس الدستورية العربية وهذه خطوة متقدمة إلى الأمام وتعزيز الديمقراطية وتعزيز الحق والحريات العامة .

وأضاف أبو شرار أن هناك لجنة علمية ستناقش أوراق عمل حول الرقابة الدستورية في قوانين الدول العربية، وسيتم طرح أوراق عمل حول هذا الموضوع، وستصب الأوراق على الحقوق والحريات العامة والضمانات الدستورية للمواطن العربي.

وأشار إلى أن هناك تقدماً في مجال الحقوق والحريات في الوطن العربي قياساً بالمراحل السابقة، وهي ليست بالمستوى المطلوب، ونتمنى أن تكون هناك نقلة نوعية في الحقوق والحريات، ويكون هناك تداول للسلطة في الدول العربية بما يعزز من الديمقراطية.

رقابة قضائية

فيما أشار الدكتور علي البدري - عضو المحكمة العليا الى أن القانون والدستور له سمو على بقية التشريعات ، وكل التشريعات التي تصدر من الدولة محكومة تحت مظلة هذا الدستور حتى لا تعارضها ، وفي حالة حدوث تعارض تقدم أما دعاوي مبتدئة أمام المحكمة الدستورية للطعن في هذا التعارض بعدم الدستورية فإذا رأت الدائرة الدستورية أن هذا النص يخالف نصاً قائماً فتقضي بإلغائه ويصدر هذا الحكم في جريده رسمية ، المشروع اليمني على خلاف بقية العالم العربي فتح باب الرقابة على دستورية القوانين من خلال طريقين الأولى طريق الدعوة المبتدئة وتعني أي شخص وشرعت من أجل أن يضمن المواطن إلا يكون هناك خروج في أي نص تشريعي على نصوص الدستور المهيمن على التشريع .

وأضاف " بأن القانون القضائي أتاح المجال في توفير هاتين الوسيلتين خلافاً للدول العربية ، والطريقة الثانية هي الدعوة الفرعية.

لافتاً إلى أن أهمية هذا الإجتماع يجمع بين اتحاد يضم المحاكم العربية الدستورية المعنية بالنظر في دستورية القوانين ، وأيضاً المجالس الدستورية ، ورقابتنا في اليمن رقابة قضائية ، فكل الدوائر الأصل تشكل من خمسة قضاة بينما الدائرة الدستورية تتشكل من سبعة قضاة برئاسة رئيس المحكمة العليا وعضوية نائبيها وأربعة أعضاء من أعضاء المحكمة .

وسيكون هناك ندوة علمية ستساهم بلادنا فيها بورقة عمل تحت عنوان " الضمانات الدستورية في التشريعات اليمنية " التي تكفل محاكمة عادلة في كافة أنواع القضايا سواء جنائية أو مدنية أو غيرها .

لدى تفقد محافظ المحويت وأركان حرب الأمن المركزي معسكر الأمن المركزي بالمحافظة

محافظ المحويت وأركان الأمن المركزي يشيدان بالانضباط العسكري والمعنوي العالي للضباط والأفراد

صنعاء/ سبأ:

تفقد محافظ المحويت احمد علي محسن وأركان حرب قوات الأمن المركزي العميد يحيى محمد عبد اللّه صالح أمس, معسكر الأمن المركزي بالمحافظة .

واطلعا خلال الزيارة على سير خطط التدريب والتأهيل ومستوى الجاهزية الأمنية لضباط وافراد الأمن المركزي بمحافظة المحويت وما يتمتعون به من معنويات عالية .

وفي الحفل الذي اقيم بالمناسبة تحدث محافظ المحويت وأركان حرب قوات الأمن المركزي وقائد معسكر فرع الامن المركزي بالمحافظة العميد الركن عبداللّه الخلقي بكلمات أشادوا فيها بما شاهدوه من انضباط عسكري رفيع وروح معنوية عالية لدى ضباط وافراد الأمن المركزي .. منوهين بما وصلت إليه الأجهزة الأمنية من مستويات رفيعة في الأداء الأمني وماحققه من نجاحات لمكافحة الجريمة وضبط المجرمين .

واستعرض محافظ المحويت وأركان حرب قوات الأمن المركزي وقائد فرع الامن المركزي بالمحافظة النتائج القيمة التي تحققت على صعيد تعزيز دعائم الأمن والاستقرار في المحافظة في ضوء تنفيذ خطة الإنتشار الأمني .. مبينين أنه تم تغطية جميع الخطوط الرئيسية وأرجاء المحافظة بالقوات الأمنية من خلال الانتشار الأمني ورفد تلك القوات بجميع المتطلبات والمعدات بهدف رفع مستوى الجاهزية الأمنية والاستعداد لمواجهة أي أعمالمخلة بالأمن والاستقرار أو معيقة للتنمية.

وأكدوا أن المؤسسة الأمنية ستظل تحظى بكل الدعم والرعاية من قبلالقيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ الرئيس علي عبداللّه صالح رئيس الجمهوريةفي شتى المجالات والمناحي التكتيكية الأمنية وذلك لما تقوم به الأجهزة الأمنية من مهام وطنية في حماية الشعب وممتلكاته.

وأشاروا الى النشاطات التدريبية والتأهيلية المتعددة التي نفذها هذا الفرع خلال الفترة الماضية وهناك حملات ميدانيه متعددة تم انجازها بهدف تفعيل دور الأداء الأمني إلى جانب الدور الكبير الذي قام به في تنفيذ خطة الانتشار الأمني بمراحلها المختلفة .. منوهين الى الانضباط العسكري الرفيع والمعنوية العالية التي يتمتع بها ضباط وأفراد الأمن المركزي بمحافظة المحويت ، وما وصلت إليه الأجهزة الأمنية من مستويات رفيعة في الأداء الأمني، وما حققته من نجاحات لمكافحة الجريمة وضبط المجرمين.

وأشارا إلى ما تبذله أجهزة الأمن العام بوحداتها المختلفة من جهود كبيره في التصدي للأعمال المخلة بالأمن، وردع المخربين والناقمين على الوطن والمتمردين على الوحدة والذين كان لإبطال الامن بمختلف وحداتهم دور رئيسي في التصدي لهم وإثنائهم عن القيام بأي نشاطات تخريبية وإرهابيه خطيرة استهدفت امن واستقرار هذا الوطن الغالي .

وشددوا على ضرورة اليقظة الدائمة وأن تحرص الأجهزة الأمنية على التنبؤ بالجرائم وتسعى لدرء مخاطر الجريمة قبل حدوثها ومضاعفة الجهود للارتقاء بمستوى الأداء الأمني بمايكفل تثبيت دعائم الأمن والأمان والاستقرار والحفاظ على السكينة العامة وحماية كافة المنجزات والمكاسب الوطنية.

رافقهم خلال الزيارة أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة علي احمد الزيكم ووكلا المحافظة ومدير أمن المحافظة .

اللجنة البرلمانية تستعرض البيان المالي للموازنة العامة للسنة المالية (2009)م

صنعاء/ سبأ:

استعرضت اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة مشاريع الموازنة العامة للدولة وموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وموانات القطاع الاقتصادي للسنة المالية 2009م في اجتماعها أمس برئاسة نائب رئيس مجلس النواب اكرم عبداللّه عطية, البيان المالي للموازنة العامة للعام المقبل وذلك في اطار آلية وبرنامج عمل اللجنة وبهدف استخلاص الملاحظات والاستفسارات الاستيضاحية وبما يسهم في اغناء مشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2009م .

الى ذلك عقدت اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة الخاصة بدراسة مشاريع الموازنة العامة للدولة اجتماعاتها بعد عصر أمس كل على حده مكرسة اجتماعتها لانتخاب رئيس ومقرر لكل لجنة واقرار آلية وبرنامج عمل كل منها, حيث اسفرت تلك الانتخابات التي جرت بشكل ديمقراطي عن فوز التالية اسمائهم :

- لجنة دراسة البيان المالي والصياغة فتحي توفيق عبدالرحيم رئيسا ، وعبداللّه محمد المقطري مقرراً.
- لجنة دراسة وتحليل ايرادات ونفقات وعجز مشروع الموازنة العامة للدولة (السلطة المركزية) زكريا سعيد الزكري رئيسا ، وناجي صالح القوسي مقررا.
- لجنة دراسة وتحليل ايرادات ونفقات مشروع موازنة السلطة المحلية احمد محمد الزهيري رئيسا ، واحمد احمد النويرة مقررا.
- لجنة دراسة وتحليل مشاريع الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة عزام عبداللّه صلاح رئيسا ، وعبده محمد ردمان مقررا .
- لجنة دراسة وتحليل مشاريع موازنات الوحدات الاقتصادية محمد أمين باشا رئيسا ، واحمد ناصر شايع مقررا.

هذا وتواصل اللجان اعمالها في دراسة ابواب وبنود مشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2009م بما في ذلك السياسات والاهداف والمؤشرات والبيانات المتصلة بها الواردة في البيان المالي والبرنامج الاستثماري لعام 2009م .

وزارة الإدارة المحلية تواصل التحضيرات لعقد المؤتمرات الفرعية للمجالس المحلية بالمحافظات

صنعاء/ سبأ:

اطلع مجلس وزارة الإدارة المحلية في اجتماعه أمس برئاسة الوزير عبدالقادر علي هلال، على قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن تشكيل لجنة للاشراف على عقد المؤتمرات الفرعية، وقرار

مجلس الوزراء بشان انعقاد المؤتمرات الفرعية للسلطة المحلية بامانة العاصمة والمحافظات.

وناقش المجتمعون مشروع قرار النظام الداخلي للمؤتمرات الفرعية على طريق انعقاد المؤتمر العام الخامس للمجالس المحلية المزمع في يناير المقبل، الى جانب مناقشة البرنامج الزمني للمهام المطلوب تنفيذها.

واستعرضت قيادة وزارة الادارة المحلية المقترحات المقدمة لشعار المؤتمرات الفرعية وعناصر التقرير المقدم للمؤتمر الفرعي من محافظي المحافظات والمستلزمات القرطاسية لعقد المؤتمرات الفرعية.

كما استمع المجتمعون الى تقرير عن مستوى تسيير المعونات العينية الشعبية من محافظات الجمهورية الى محافظتي حضرموت والمهرة المتضررتين من كارثة الامطار والسيول التي شهدتاهما اواخر اكتوبر الماضي.

وبين التقرير المرفوع من اللجنة المكلفة بالمتابعة حول تحرك القوافل والشعبية برئاسة وكيل قطاع الرقابة وشئون الوحدات الادارية عمر سالم العكبري، ان 16 قافلة تم تسييرها منذ وقوع الكارثة من 15 محافظة منها عشر قوافل من 9 محافظات تم تسييرها خلال الاسبوع الماضي.

ولفت التقرير الى ان هناك تجهيزات جارية لتجهيز قوافل المساعدات في المحافظات المتبقية التي لم ترسل مساعدات حتى الان وهي (أبين، صعدة،الجوف، الضالع).. وبعض المحافظات التي سبق ان ارسلت قوافل مساعدات تجري حاليا تجهيز قوافل مساعدات اخرى.

وقد اقر الاجتماع توجيه رسائل شكر وتقدير للمحافظات التي سارعت في ارسال المساعدات والمعونات المادية الى محافظتي حضرموت والمهرة المنكوبتين جراء كارثة الامطار والسيول، استجابة للواجب الديني والوطني والانساني ودعوة فخامة رئيس الجمهورية لجمع التبرعات العينية الشعبية من المواطنين لصالح المتضررين في المحافظات الشرقية.